مسائل نحوية في مؤلفات عبد الملك الأسفراييني (ت١٠٣٧هـ) المطبوعة

الباحث: محمد سليمان عبود
جامعة الأنبار – كلية الآداب

أ.م.د. محمود خلف حمد
جامعة الأنبار- كلية الآداب

mahkhmood@uoanbar.edu.iq

الملخّص:

تناثرت جهود عبد الملك الأسفراييني(ت: ١٠٣٧هـ) النحوية في بطون الكتب المختلفة ولاسيما هو العالم الفذ وأحد أعلام العربية في القرن الحادي عشر الهجري، فارتأيت أن أقوم بجمعها ليسهل على مَن ينشد للبحث عنها، وتختصر عليه الجهد والوقت ولتكون مرجعاً مجموعًا فيه هذهِ الجهود التي حصرتها بعشرين مسألة، ابتدأتها بجهوده في حد الإعراب وختمتها بالمسألة العشرين وهي مجيء (بات) بمعنى صار.

Abstract:

Abdulmalik Al-Esfiram ini (p. 1037 H) has grammatical effects in different books. He is the elite scientist and one of the scientists of Arabic language in 11the century. I tried to gather them and make them be easy for those who search them, and minimizing their efforts and time order to be a reference with twenty cases, starting with his efforts in analysis boundary and concluding in the case twenty by using (Bat) to mean(Sar) changed

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وليِّ الصَّالحين، ومقْصَدِ المُتوجهين، وأنيسِ المستوحشين، ودليلِ الحائرين، وحسيبِ المتوكلين، الذي يرفعُ بالعلمِ أقْوَامًا ويَضَعُ بالجَهْلِ آخرين، والصَّلاةُ والسَّلام على سيد المرسلين وحبيبِ ربِّ العالمين نبينا محمد(ﷺ) وعلى آلهِ الطيبين وأصحابهِ أجمعين.

أمّا بعد:

فهذا بحث تناولتُ فيه بعض المسائل النحوية لعبد الملك الأسفراييني في كتبه المطبوعة وهي: الإعراب عن عوامل الإعراب، وبلوغ الأماني من مختصر الزّنجاني، وبلوغ المرام من حلّ قطر ابن هشام، وشرح الآجرومية، وشرح منظومة الألغاز النحوية، وانتقيتُ منها عشرون مسألة ابتدأتها بالمسألة الأولى حدُّ الإعراب، وختمتها بالمسألة العشرين مجيء (بات) بمعنى (صار)، وتمثلت هذه الجهود بآرائه، وترجيحاته وتعليقاته، وتنبيهاته، زيادة على اهتماماته وميولهِ في اتباع المذهب الذي يدعمُ حُجتهُ، ويُعَضِّدُ آراءَهُ، فأحصيتها في عشرين مسألة، بَسَطْتُ فيها أهم المسائل التي كانت مدارَ خلافٍ بينهُ وبينَ

مَنْ خالفَهُ من أئمةِ النَّحوِ، وأربابِ الصَّنعة، محاولًا إظهارَ الجهودِ بلا إفراطٍ، إذ إنَّ أغلبَ المتأخرين من علماءِ النَّحوِ هم نقلةٌ لآراءِ مَنْ سبقهم، فما قاموا ببيانهِ ما هو إلَّا ما وجدوهُ في بطونِ كتبِ السَّابقين، وليسَ هذا تقليلًا من شأنِهم، أو الحطّ من مكانتهم فما بينته من جهوده تدل على رسوخ علم وسعة فيه، وبعدَ هذا الموجز أُبيّنُ أهم الجهود التي أحصيتُها لِعالمنا الفذ، وهي على النحو الآتي:

المسْألةُ الأولى: حدُّ الإعراب:

الإعراب: ولهُ معنيان كما عرَّفَ بهما الأسفراييني، فالأول بقوله: " ويُعرفُ بأنَّهُ أثرٌ ظاهر يجليهِ العامل في آخر الكلمة"، والآخر: " تنزيلُ المركبِ على القاعدةِ النَّحويةِ، وهذا هو المعنى المُراد منَ الإعرابِ في قولهم مثلاً: هذا الكتابُ في إعرابِ القُرآنِ"(١).

وهو ما أشارَ إليهِ الأسفراييني في بلوغ المرام من أنَّ حدَّهُ في قولين:

الأول: وعليه أكثر النحويين، من أنه معنوي وهو التغيير، أي " هو تغيير أواخر الكلمة بسبب العامل"(٢)، وعليه أبو علي الفارسي والجرجاني ونُسِبَ إلى متأخري المغاربة، ونُسبَ إلى سيبويه ورجَّحه أبو حيَّان، وقال:" هو ظاهرُ كلام سيبويه" (٣) .

والآخر: وهو لفظي وهو ما عبَّر عنهُ بقولهِ: "ما به التغيير". وهو اختيار ابن خروف والشَّلوبين وابن الحاجب وابن مالك (٤)، والعامل الذي سبب التغيير الذي هو الإعراب، هو العامل النحوي عند الأسفراييني(٥) .ومما سبق نلحظ أنّ الأسفراييني: قد اختطَّ لنفسه السبيل الذي يسلكه في الثبوت على منهج في تفسير الظواهر النحوية وهو ما لاحظناه في بيان حدِّ الإعراب .

المَسْألة الثَّانية: القول في بناءِ (هَؤلاءِ) :

قال الأسفراييني: " بأنَّ (هؤلاء) بُنِيَتْ كباقي أسماءِ الإشارة لدلالته على معنى الحرفِ وكان البناء على حركةٍ فراراً من التقاءِ الساكنَين وكانت كسرةً؛ لأنَّها الأصلُ في التَّخلّص منه"(٦). وهو موافق لِما ذهبَ إليهِ ابنُ هشام بقولهِ: " ...هَؤُلَاءِ فَإِن جَمِيع الْعَرَب يكسرون آخره فِي جَمِيع الْأَحْوَال"(٧)، إلَّا أنَّ ابنَ هشامٍ أشارَ إلى رأيٍ آخرَ في شرح الشذور وهو في معرضِ حديثهِ عن البناء على الضَّمِ وذَكَرَ(هؤلاء)، بقوله: "وأمَّا أنْ لا يطَّرِد فيه شيءٌ بعينه... وهؤلاء..."(٨)، لكن ما يُرجح القول الأول هو أنَّ بناءَها على الضَّمِ لغةٌ شاذّةٌ لا قياسَ عليها وهذا ما ذَكَرَهُ في الشّذور. وبين ذِكرِ الرأي الذي يقول: بالاجماع على البناءِ على الكسر وبين اللغة القائلة ببنائهِ على الضَّمِ، والراجح والظاهر لدي هو بناؤها على الكسرِ وهو الذي ذهب إليه عبدُ الملكِ الأسفراييني والجمهور. والله تعالى أعلم .

المَسْألة الثَّالثة: القول في علَّةِ بناءِ ما كان على وزنِ (فَعَالِ) :

بَيَّنَ عبدُ الملكِ الأسفراييني أنَّ العلة من بناء (حَذَامِ): " فلمشابهتها(فَعَالِ) للأمرِ، وزنًا وتعريفًا وتأنيثًا وعدلًا..." [٩]، وهو موافقٌ لِمَا عليه سيبويه وبه قالَ: "...وإنَّما كَسَرُوا (حَذَامِ) تَشبيهاً لها بـ(فَعَالِ) ها هنا... "[١٠]، أمَّا ابن هشام فقد وَضَّحَ بأنَّها لغةٌ بقولهِ: " فَأَمَّا بَابُ (حَذَامِ) وَنَحْوِه : فَأهلُ الْحِجَازِ يَبْنُونَهُ على الْكَسْرِ مُطلقًا فَيَقُولُونَ: جَاءَتْنِي حَذَامِ وَرَأَيْتُ حَذَامِ ومرَرْتُ بحَذَامِ، وعَلى ذَلِك قَول الشَّاعِر[١١]:

فلـــولا المزعجـــاتُ مـــن اللَّيَـــالِي ... لَمَـــا تَـــرَكَ القَطـــا طِيـــبَ الْمَنَـــامِ

إذا قَالَـــت حَـــذَامِ فصـــدقوها ... فَـــإِنَّ القَـــوْلَ مَـــا قَالَـــتْ حَـــذَامِ

فَذكرهَا فِي الْبَيْت مرَّتَيْنِ مَكْسُورَة مَعَ أَنَّهَا فَاعل...[١٢]"، ثُمَّ أردفَ قائلاً: "وافترقت بَنو تَمِيم فرْقَتَيْن فبعضُهم يُعْرِبُ ذَلِك كُله بِالضَّمِّ رفعًا، وبالفتح نصبًا وجرًا، فَيَقُول: جَاءَتْنِي حَذَامُ بِالضَّمِّ، وَرَأَيْتُ حذامَ ومررتُ بحذامَ بِالْفَتْحِ، وَأَكْثَرهم يَفْصِلُ بَين مَا كَانَ آخِرهُ رَاءً كـ(وبار) اسْم لقبيلة و(حَضَارِ) اسْمٌ لكوكبٍ و(سفار) اسْمٌ فيبنيه على الْكسرِ كالحجازيين وَمَا لَيْسَ آخِره رَاءً كـ(حَذَامِ، وقَطَامِ) فيُعرِبُه إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرف[١٣]. إذن الذي عليه الأسفراييني هو: ما ذكرهُ المصَنِّف من بنائها على الكسر لغةً لأهلِ الحِجَاز، وهو اختياره وإليه أشارَ سابقاً.

المَسألةُ الرَّابعة: الذهاب إلى إفادة (كم) الخبرية معنى (ربَّ) وهو التكثير:

يَرَى عبد الملك الأسفراييني أنَّ علة بناء (كم) الخبرية هي مشابهتها للحرف (رُبَّ) وهي إفادة التكثير[١٤]، وهو بذلك يوافق ما ذهبَ إليهِ ابنُ هشام، إذ قال: " وربَّ للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً "[١٥]، وهو اختيارُ ابن مالك، وابن خروف وعَزوه إلى ظاهرِ كلامِ سيبويه؛ ونَسَبَ ابنُ أبي الربيع القول: "بأنَّها للتكثير إلى الكوفيين، وبأنها للتقليل إلى البصريين"[١٦] . وذَكَرَ المُرادي: أنَّ مذاهب النحويين في معنى (رُبَّ) أنَّها تَصلُ إلى تسعةِ مذاهب ثُمَّ جزم بقولهِ: " فتعيَّن أن تكون حرف تقليل؛ لأنَّ ذلكَ هو المُطَّرِدُ فيها"[١٧]. ومما يُلاحظ أنَّ عبدَ الملكِ الأسفراييني خالف رأيه فيهذه المسألة في كتابه الإعراب عن عوامل الإعراب لم يلتزم في هذهِ المسألة رأيه فيها كما أسلفنا من موافقته لرأي ابن هشام، فإننا وجدناهُ يتراجع عن رأيهِ السَّابق في معرض سردهِ لحروف الجرّ ويجزم بأنَّ (رُبَّ) للتقليل كما قال: "وسادسها: رُبَّ ولها معنًى واحد وهو التقليل مثل قول الشاعر[١٨]:

ألا، رُبَّ مولودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ *** وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

أراد: آدَمَ وعيسى" [١٩] .

المَسألةُ الخامسة: القول في فعلية: (نِعْمَ، وبئسَ، وعسى، وليس):قالَ عبدُ المَلِكِ الأسفراييني: " ومِن الماضي لا مِن غيرِهِ (نعم وبئس وعسى وليس) لقبولهنَّ التاء المذكورة في كلام العرب، فقد قالوا: نعمت، وبئست، وعست، وليست..."(٢٠)، وهو ما ذهب إليه ابن هشام: إذ إنّه قالَ بقولِ البصريين من فعلية، (نعم، وبئس)، وأشارَ بقولِهِ: "...إمَّا ماض وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة... ومنه: نعم، وبئس، وعسى، وليس..."(٢١) ؛ أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ "نِعْمَ، وبِئْسَ" اسمان مُبْتَدآن، "أمَّا الكوفيون فاحتَجُّوا بأنْ قالوا: الدليل على أنَّهما اسمان دخولُ حرفِ الخفضِ عليهما، فإنَّه قد جاءَ عَنِ العربِ أنَّها تقول: "ما زيدٌ بنعمَ الرجُل" قال حسّان بن ثابت(٢٢):

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ * أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا .**

وأمَّا البصريون: فذهبوا إلى أنَّهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفَان، وإليه ذهبَ علي بن حمزة الكِسائي من الكوفيين. واحتجوا بأن قالوا: الدليلُ على أنهما فعلان اتصالُ الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالفعل المتصرف، فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نِعْمَا رَجُلَين، ونِعْمُوا رجالًا" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المُظْهَر، في نحو: "نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ"، والمضمر، في نحو: "نعم رجلًا زيدٌ، وبئس غلامًا عمرو" فدلَّ على أنَّهما فِعْلَان"(٢٣).

أمَّا: (عسى، وليس): فذهبَ البصريون إلى أنَّهما فعلانِ كما مرَّ بهما الذكر آنفاً على رأي الأسفراييني: والذي وافق فيه ما ذهبَ إليه ابن هشام واستدلَّ على فعليتهما بدخول تاء التأنيث، في حين أنَّ الكوفيين: يَرَوْنَ فيهما حَرْفَين، الأول: (عسى)، وهو عندهم حرفُ ترجٍّ بمنزلةِ (لعلَّ) ، والآخر: (ليس)، وهو حرفٌ بمعنى (مـا)(٢٤) .

المَسألةُ السَّادسة: القولُ في بناءِ فعلِ الأمرِ مِنْ إعرابِهِ:

اخْتُلِفَ في حكمِ فعل الأمرِ أهو معربٌ أم مبنيٌّ، الذي عليه الأسفراييني: هو أنّهُ مبنيٌّ، وهو ما وافقَ فيهِ ابنَ هشام في القطر، بقوله: " وبناؤهُ على السُّكون، كـ (اضْرِبْ"، قال الأسفراييني: وهو" الأصل"(٢٥)، ومسألة الخلافِ في إعرابِ فعلِ الأمر جليَّة، وقد ألقَتْ بظلالِها على الباحثين في ميادين النحوِ الفسيحة، وأبوابِهِ المشرعة، وما ذهبَ إليه عبدُ الملكِ الأسفراييني وقَبلهُ ابنُ هشام، في القطر، هو ما وافقَ المذهب البصري، وما وضّحَهُ الأسفراييني في معرضِ ردِّهِ وتعليقِهِ على قول ابن آجروم: " والأمرُ مجزومٌ أبداً، وإنَّما قال: إنَّ الأمرَ مجزومٌ؛ لأنَّ الأصلَ عندهُ في: (اضرِبْ) مثلاً: (لتضرِبْ) بلامِ الأمرِ، والتَّاء المُثناة الفوقية، فَحُذِفَتْ اللام تَخْفيفًا لكثرةِ الاستعمال، ثُمَّ حُذِفَتْ التَّاء؛ لئلا يلتبسَ بالمضارعِ المرفوع في حالةِ الوَقْفِ..."(٢٦)، ثُمَّ أوضحَ أنَّ الذي ذهب إليه ابن آجروم هو مذهب

الكوفيين(٢٧)، والأخْفَش في أحدِ أقوالِهِ وبعضِ المُتأخرين، وأنَّهُ اختيارُ ابن هشامٍ في المُغني(٢٨)، ثُمَّ نبَّه على أنَّ الذي عليهِ سيبويه، وجمهورُ البصريين أنَّ الأمرَ مجزومٌ على ما يُجزمُ بهِ مُضارعه، لا مُعْرَبٌ مجزوم، ثم قال: " وهذا المَذهبُ هو المنْصور عِنْدَ عامَّةِ المُتأخرين"(٢٩). ومن هذا كله نرى أنَّ الأسفراييني يميل غالباً إلى ترجيح مذهب البصريين والعبارة السابقة التي معناها أنَّ المذهب المنصور قد كررها غيرَ مرةٍ في مؤلفاته(٣٠).

المَسْألةُ السَّابعة : أسماءٌ لا تقبل علامات الاسم :

بيَّنَ الأسفراييني في معرضِ ردّهِ على ابن هشام في أنَّ الحرف لا يقبلُ شيئاً من علامات الاسم ولا من علامات الفعل، إلَّا أنَّ هناك اسماءً لا تقبل العلامات التي ذكرها ابن هشام(٣١)، فذكرَ: "مَكْرَمَان، من حيثُ إنَّهُ اسمٌ ولا يقبلُ شيئًا ممَّا ذكره المُصَنِّف؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا منادًى..."، ثمَّ قال أيضاً: " وهذا الحدُّ بحسبِ الظاهر غير صحيحٍ؛ لأنَّه يَدخلُ فيه فعلُ الأمرِ إذ يَصدُقُ عليه أنَّهُ لفظٌ لا يصلح معه دليلُ الاسم، ولا دليلُ الفعلِ...(٣٢) "، وهو موافقٌ لِما ذهبَ إليهِ السّيوطي في أنَّ هنالكَ من الأسماءِ ما لا دليلَ على اسميته إلَّا بالنداء عليه فقال في ذَلِكَ: " ومن الأسماء مالا دليل على اسميته إلا النداء، نحو: (يا مَكرَمانُ)، و(يا فلُ) لأنهما يختصان بالنداء..."(٣٣)، إلَّا أنَّ ابن السّيد قد أنكرَ أن تكون (مكرمان) من الكلمات التي تختصُ بالنداء، مُدّعيًا أنَّها تصحيف لـ(مَكذَبانُ)؛ إذ إنَّ كلّ مثيلاتِها صفاتُ ذمٍّ(٣٤). مما سبق وما بسطنا فيه القول من ذكر الآراء التي عَضّدتْ وبيَّنت مخالفة الأسفراييني لابن هشام من خلال استناده إلى أقوالٍ منها ما وردَ عن السيوطي: في أنَّ بعض الأسماء وردت سماعاً ولم تلتزم علامات الاسم المعهودة والمشهورة عندَ أَئِمة النحوِ وأربابِ الصَّنعة.

المَسألةُ الثَّامنة: ما المصدرية وجوازُ دخولها على الجملة الاسمية : مذهبُ الأسفراييني هو جوازُ دخولِ (مـا) المصدرية على الجملةِ الاسمية، وذلكَ نجدهُ في تعليقهِ على قولِ ابنِ هشامٍ:(وما المصدرية)، فقال الأسفراييني: " لتأولها مع صِلَتِها بهِ...،

..... *** **كَما دماؤكُمُ تشفي مِنَ الكَلَبِ** (٣٥) "(٣٦).

والشاهدُ فيه هو أنَّ: (مـا) المصدرية دخلتْ على الجملةِ الاسمية وهو يُعَضّدُ ما ذهبَ إليه الأسفراييني، ثُمَّ إنَّ ابن هشام صرَّح بذلك في شرحِ الشُّذور بقوله: " وكذلك ٠ ما) في قولهِ تعالى﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ ساحرٍ... ﴾ ويجوز أن تقدرها موصولًا حرفيًا فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدِّرَها حرفًا كافًّا مِثْلَهُ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ (٣٧) ؛ لأنَّ

ذلكَ يُوجِبُ نَصبَ (كيدٍ) على أنَّه مفعولُ (صَنعوا)"[٣٨]. وهو رأيُ طائفةٍ مِنْهُم السِّيرافي، والأعلم الشنتمريّ، وابنُ خروف، وأحد رأيي ابن عُصْفُور؛ إلّا أنَّ مَذهبَ الجمهور ومنهم سيبويه يخالفُ ما صرَّحَ بِهِ ابنَ هشام ومَنْ وافقه لهذا الرأي وبينوا : أنَّها لا تُوصلُ إلَّا بِمَا سبقَ، والبيتُ الذي استشهدَ بِهِ الأسفراييني مُتأولٌ على أنَّ (مـا) كافَّة[٣٩]. وهذا يقودنا إلى القولِ إنَّ الشّيخ قد خالف مذهبَ سيبويه البصري الذي طالما أكثر الكلام في أنَّه يتبعه .

المَسألةُ التَّاسعة: الخلافُ في (إذْمَا) أهي حرفٌ أمْ اسمٌ؟ :

يرى عبدُ المَلِكِ الأسفراييني أنَّ (إذما) اسمٌ وهو موافق لما عليه ابن هشام، بقوله:"...و ليس منهُ... وإذ ما"[٤٠]، أي: ليس من الحرف، و بيَّنَ عبدُ الملك ذلكَ شارحًا: "بل هي من أفرادِ الاسم أيضاً ظرف زمان بمنزلةِ (متى) "[٤١]؛ إلَّا أنَّ حديثَهُ هذا ليس قطعياً فما لبثَ أنْ رأى غيرَه، وهو يتقلبُ بين ترجيح الاسمية تارةً والحرفية تارةً أُخْرى، وذلكَ في معرضِ حديثِهِ عنها؛ وهو واضحٌ جَليٌّ ؛ إذ بيَّنَ أنَّها حرفٌ في شرح القطرِ في ردّه على مَن قالَ باسْمِيَّتِها، وهو مُخالفٌ لِمَا مرَّ ذكره عن رأيه في بلوغ المرام، فشرعَ قائلًا: "...وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهَا قبل دُخُول (مَا) كَانَت اسْمًا والأصلُ عدمِ التَّغْيِير، وَأجِيب بِأَنَّ التَّغْيِير قد تحقق قطعًا بِدَلِيل أَنَّهَا كَانَت للماضي فَصَارَت للمستقبل، فَدلَّ على أَنَّهَا نزع مِنْهَا ذَلِك الْمَعْنى البَتَّة..."[٤٢]، و هذا التقلب نراهُ ليس ببعيدٍ عن الأسفراييني؛ فهو كذلكَ قال بحرفيتها في كتابِهِ الإعراب عن عوامل الإعراب، إذ أوردَ في مَعْرَضِ حديثِهِ عن الشرط ما نَصُّهُ: " حرفان عملهما جزم فعلين: ... وثانيهما: (إذ ما)، وهي حرفُ شرطٍ على الصَّحيح، مثل: إذ ما تَزُرْنِي أُكْرِمْكَ"[٤٣]، وهو موافقٌ لِمَا ذهبَ إليهِ سيبويه إذ يقول: " فما يُجازَى به من الأسماءِ غير الظروف: (مَنْ، وما، وأيُّهم، وما يُجازَى به من الظروف:... ومن غيرهما: (إن)، و(إذما)، ولا يكون الجزاء في (حيثُ) ولا في (إذ) حتى يُضَمّ إلى كل واحدٍ منهما (ما)..."[٤٤]، ، والمبرّد يرى أنَّها حرفٌ إذ أورد ما نَصُّهُ: " وَمن الْحُرُوف الَّتِي جَاءَت لِمَعْنى: إنْ وإذما..."[٤٥]، وكذلكَ ذهبَ ابنُ السَّراجِ إلى أنَّها اسمٌ، بقولِهِ: "... أمَّا الثاني: فَأنْ يقع موقعَ حرفِ الجَزاء اسمٌ، والأسماء التي تقع موقعه على ضربين: اسمٌ غيرُ ظرفٍ واسمٌ ظرفٌ ، فالأسماءُ التي هي غير الظروف: مَنْ ومَا وأيّهم...، وأما الظروف التي يجازى بها: فـ(متى، وأينَ، وأنَّى، وأيُّ حينٍ، وحيثُما، وإذْ ما)، لا يجازى بـ(حيثُ، وإذْ) حتى يُضم إليهما (مَا)..."[٤٦].

خلاصةُ القولِ: أرى واللهُ أعلمُ أنَّ القولَ في اسميةِ (إذما) هي رأيُ المُبرّدِ في أحدِ قولَيهِ غير الذي ذكرناه آنفًا؛ معَ الرأيِ الأول القائل باسمية (إذما) الذي صَحَّحَهُ ابنُ هشام في التوضيح[٤٧]، وجزمَ به في كتابه الجامع[٤٨]، وهو لا شكّ فيهِ اختيارُ عبدِ الملكِ الأسفراييني، وإليه ذهبَ في بلوغ المرام هو

الأضعف من بين الرَّأيين؛ إذ إنَّ الذي ضعَّفَهُ وقالَ بخلافه، ثُمَّ أثبتَ بما لا يقبلُ الشَّكَ أنَّها حرفٌ هو رأيُ سيبويه، والجمهور وهو الراجحُ عندي؛ إذ مِنْ خلال التَّتبع في أنَّ الجزاء بها لا يكون إلَّا بعدَ أنْ يُضمَ إليها (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنَّما، وكأنَّما)، وليست (ما) فيها بلغوٍ؛ ولكنَّها مع (ما) تصبح بمنزلة حرف واحد، وهو المختار.

المَسألةُ العاشرة: القول في علة إعراب (المضارع) :

قال عبد الملك الأسفراييني : "إلى أنَّ علة إعراب المضارع هو لمضارعتهِ ومشابهته اسم الفاعل خاصةً في الوزن، وللاسم مطلقاً في الإبهام والتخصيص"(٤٩)، وهما وجهان من الأوجه الثلاثة التي وضعها البصريون وجعلوها عللاً لإعراب المضارع، وثالث هذهِ الأوجه هو دخولُ لام الابتداء عليه كما تدخلُ على الاسمِ؛ في حينِ أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّها إنَّما أُعرِبَتْ(أي الأفعال المضارعة)؛ لأنَّهُ دَخَلَتها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة(٥٠). وذهب ابنُ يعيش إلى ما ذهبَ إليه البصريون، وابن هشام، قائلًا: "هذا القبيل من الأفعال يسمّيه النحويون المضارع، ومعنى المضارع: المُشابِه، يُقال: ضارعته، وشابهته، وشاكلته، وحاكيته: إذا صرتَ مَثَله. وأصلُ المضارعة: تقابلُ السَّخْلَيْن على ضَرْع الشاة عندَ الرَّضاع، يُقالُ: (تَضارع السخلان): إذا أخذ كلّ واحد بحَلَمَةٍ من الضرع، ثمّ اتُّسع، فقيل لكلّ مشتبِهَيْن، والمراد أنَّه ضارَعَ الأسماءَ، أي: شابهها بما في أوّلِهِ من الزوائدِ الأربع، وهي: (الهمزة، والنون، والتاء، والياء)، نحوُ: "أقوم" و"نقوم"، و"تقوم"، و"يقوم"، فأُعربَ لذلك، وليست الزوائد هي التي أوْجبت له الإعرابَ، وإنّما لَمّا دخلتْ عليه، جعلتْه على صيغة صار بها مشابهًا للاسم، والمشابهةُ أوجبت له الإعراب"(٥١). ثُمَّ أردفَ متسائلًا وواضعاً لفرضياته: " فإنْ قِيلَ: فَمِنْ أينَ أشْبَهَ الاسمَ؟ فالجوابُ مِنْ جهاتٍ: أحدُها: أنّا إذا قلنا: "زيدٌ يقوم"، فهو يصلح لزمانَيِ الحال والاستقبال وهو مبهمٌ فيهما، كما أنَّك إذا قلت: (رأيت رجلًا)، فهو لواحد من هذا الجنس مبهم فيهم، ثمّ يدخلُ على الفعلِ ما يُخلّصهُ لواحدٍ بعينه، ويقصرُهُ عليه، نحوُ قولك: "زيدٌ سَيقوم، وسوف يقوم"، فيصير مستقبلًا لا غير بدخولِ السّين وسوفَ، كما أنَّك إذا قلتَ: (رأيتُ الرَّجلَ)، فأدْخَلْتَ على الواحدِ المُبْهَمِ من الأسْماءِ الألف واللام، قَصَرَاهُ على واحد بعَينِه، فاشْتَبَها بتعيينِهما ما دخل عليهما من الحروف بعد وقوعهما أولاً مبهمَيْن."(٥٢)، ومن هنا أرى أنَّ عبدَ المَلكِ الأسفراييني قد وافق الحُجَة البصرية، وسارَ مَعَ الدليل وبيَّنَ العِلَّةَ التي أعربَتْ الفعلَ المضارعَ وهو المعلول بها، وهي أحرُفُ المضارعةِ التي أوجدتْ المُشابهة وهي: (الهمزة، والنُّون، والتَّاء، والياء) فأُعْرِبَ لذلكَ، لكنَّ هذهِ الحروف ليست السَّبب الرئيس لوجوب الإعراب؛

لكنها لَمَّا دخلتْ على الفعلِ المضارعِ غيَّرتْ من صيغتهِ إذ جعلته شبيهًا للاسم، وهذا التشابه هو الذي أوجدَ الإعرابَ وأوجبهُ، وكأنَّ هذهِ المشابهة أعربتهُ بوساطة الحروف الأربعة. والله تعالى أعلم .

المَسألةُ الحاديةَ عشرة: الخلاف في اسمية، وفعليّة (هاتِ، وتعالَ): بيَّنَ عبدُ الملكِ الأسفراييني في شرحه قول ابن هشامٍ: "و هَاتِ، وتعالَ في الأصح"، أي: من فعل الأمرِ، بكسرِ تاءِ (هاتِ)- إلَّا مع واو الجماعة فَتُضمُّ، تقولُ: "هاتِ يا زيد"، و" هاتِي يا هند "، و" هاتِيا يا زيدان"، و" هاتِيا يا هندان"، و" هاتُوا يا زيدون" ، **(وتعالَ)**- بفتحِ اللامِ- مُطلقًا . يُقالُ:" تعالَ يا زيد"، و" تعالَي ياهندُ،..."[٥٣]، ثُمَّ أوضحَ الأسفراييني أنَّ العلة من جَعْلِهِمَا من فعلِ الأمرِ هو دِلالتهما على الطلبِ، وقَبولُهُما ياءَ المخاطبةِ وهو ما وافقَ فيهِ ابنَ هِشامٍ؛ إلَّا أنَّ هناكَ مَنْ زَعمَ اسميَّتِهِمَا وهم جماعةٌ مِنَ النُّحاةِ كان يتقدَّمُهم الزمخشري؛ إذْ ذَهبَ إلى أنَّهما من أسماءِ الأفعالِ، وقدْ قسَّمَ أسماء الأفعال على أقسامٍ بحسبِ معانيها، فجعل (هاتِ) من أسماءِ فعلِ الأمرِ، بقوله: " وهاتِ الشيءَ أي: أعطنيه..."[٥٤]، إلَّا أنَّ ابنَ هِشام ردَّ عليه وعلى مَنْ قال إنَّهما من أسماء الأفعال، في أوضح المسالك في بيان علامات الفعل: "... ياء المخاطبة: كـ(قُومي)، وبهذه رُدَّ على مَنْ قال: إنَّ (هات، وتعالَ) اسما فعلين، وحجته استعمالهما بلفظٍ واحدٍ للمفردِ، والمثنى، والجمع، وإبرازِ الضميرِ معهما؛ لِشدةِ شَبهِهما بالفعلِ، والصحيح أنَّ (هاتِ) بكسرِ التاءِ فعلُ أمرٍ بمعنى ناول، و(تعالَ) - بفتح اللام- فعلُ أمرٍ بمعنى أقبل؛ لِقبولهما ياء المخاطبة، وهما مبنيان على حذف حرف العلة"[٥٥]، وَ وَافقَهُ في ذلك الأزهري في أنَّهما فعلا أمرٍ لِدلالَتِهِمَا على الطلبِ ، وقبولِهِمَا ياءَ المخاطبة، وهما مبنيانِ، على حذفِ حرفِ العلةِ، والمحذوف من (هات) الياء كما في (ارمِ) والمحذوف من (تعال) الألف كما في (اخشَ)[٥٦]، ومن هذا كلِّهِ أُثبتَ بما لا يقبل الشَّكّ بأنَّ (هات، وتعال) فعلا أمرٍ، وهو المختار والراجح، والله أعلم.

المَسألةُ الثَّانيةَ عشرة: الخلاف في عدد الأسماء الخمسة، وذكرُ (هَنٌ) منها: تفاوت عُلماءُ النَّحوِ في ذكر الأسماء التي تُعرب بالنيابة، أي ما خرج عن الأصل وهو الإعراب بالحركات، فذكر بعضهم الأسماء الخمسة ، وذكر بعضُهم الآخر الأسماءَ الستة، وما يهمنا هو البحث في علةِ هذا التباين والاختلاف، فنجدُ أنَّ عبدَ الملكِ الأسفراييني كذلكَ لم يلتزم ذكر عددٍ ثابتٍ لهذهِ الأسماء، فتارةً يذكرها ستةً كما في بلوغ المرام بقوله: " بابُ الأسماءِ الستة ...وهي: الأبُ، والأخُ، والحمُ، والهنُ، والفمُ بلا ميم، وذو بمعنى صاحب"[٥٧]، وتارةً أُخرى يَذْكُرُها خمسةً فقط، كما في شرح الآجرومية إذ أتى على ذِكْرِهَا في بابِ علاماتِ الإعراب، قائلاً: "... وأمَّا الواو فتكونُ علامةً للرفعِ نيابةً عن الضَّمةِ في مَوْضعين... والثاني: في الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وهي: أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكِ بكسر الكافِ- لأنَّ (الحمُ) قريبُ المرأةِ مِن جهةِ

زوجها...، وَفُوكَ وذو مـال، أي: صاحبُ مال"[٥٨]، ولعلَّ العِلَّةَ في ذَلِكَ تَكْمُنْ في : أَنَّهُ يتبعُ المُصَنِّفِينَ، وهي عادة درجَ عليها العلماءُ المتأخرون، أَمَّـا عَدَمُ ذِكرِهم للاسمِ السَّادسِ وهو: (هنو) لأنَّ أغلبهم نقلةٌ لآراءِ مَنْ سَبَقَهُم فيذكرون ما يذكره المؤلف، ويتركون ما يتركُهُ، أو لأنَّها مسألةٌ ذوقية لبعضِ العلماءِ، إذ يتجنبون الأسماء التي يُكره التصريح بلفظها، فوصفه الأسفراييني دونَ بيان ماهيته بقوله: " وهنوه- هو على الصَّحيح – اسمٌ يُكنَّى بهِ عمَّا لا يُرادُ التصريحُ باسمهِ من الأجناسِ مُطلقاً"[٥٩]، وهذا أمرٌ، والأمرُ الثاني: قد يكون ما ذكرنا سابقًا افتراضًا نجدُ خلافه في كتب الأسفراييني الأخرى، فنراه ينبِّه على عدم ذكر ابن آجروم له في شرحهِ على الآجرومية ثُمَّ يعللُ بعد التنبيه بقوله:" ولَمْ يذكرْ (الهنُ)، مع أَنَّهُ مثلُ هذهِ الأسماء الخمسة في الإعرابِ، مثل: (هذا هنوه)، و(رأيتُ هناهُ)، و(مررتُ بهنيه)؛ لأنَّ إعرابهُ بالحروفِ لغةٌ شاذَّة، واللغةُ المشهورة إعرابه بالحركات،..."[٦٠]، واللغة التي تُعربُ فيها بالحروف هي لُغَة قَليلَة ذكرهَا سِيبَوَيْهِ[٦١]، ومما يُعَضِّدُ هذا الرأي ما ذهب إليهِ ابن مـالك، بقولهِ: " وَقَدْ جَرَتْ عادةُ أكثر النحويين أنْ يذكروا (الهَنُ) مع هذه الأسماء فيوهمُ ذلكَ مساواته لهُنَّ في الاستعمال، وليسَ كذلك، بل المشهور فيه إجراؤه مجْرَى (يدٍ) في ملازمةِ النَّقْصِ إفرادًا وإضافةً، وفي إعرابهِ بالحركاتِ، وروي أنَّ النبي ﷺ قال:" مَنْ تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهنِ أبيهِ ولا تَكْنُوا،[٦٢] "[٦٣]. من هنا الذي تَبَيَّنَ لي أنَّ إجماع العلماء ومنهم الأسفراييني قد أخذوا في العادة على عدمِ عدِّ (هن) من الأسماءِ الخمسةِ، وذلك أنَّهم أجروها على الشائع وهو إعرابها بالحركات، ولم يجروها ويقيسوها على الشاذ، أي إعرابها إعراب الأسماء الخمسة، وهذا ما ذكره بقوله: " ومُقابل هذا الأفصح ما مرَّ من استعمالهِ تامًا مُعربًا بالحروف من إعرابهِ بالحروفِ وهو قليل؛ حتى إنَّ بعضَ الأئمة لم يطلعْ عليه وعدَّ أسماءَ هذا الباب خمسة"[٦٤]، وَلَمْ يَطَّلِـعْ عَلَيْهَا الفرَّاء، وَلَا الزَّجاجي فأَسْقَطاه من عدَّة هَذِه الْأَسْمَاء وعداها خَمْسَة[٦٥]، والله أعلم .

المَسألةُ الثَّالثةَ عشرة: جمع المؤنث السالم و الخلافُ في التَّسمية، أو المُصْطَلح: نَبَّهَ عبد الملك الأسفراييني على أمور في تسمية جمع المؤنث السَّالم بهذا المصطلح، وحاول أن يثبتَها ومنها الآتي: " وهو الجمعُ الذي جُمِعَ مفردهُ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين مثل: جاءتْ الهنداتُ، وإنَّما سُمي بهذا الاسم؛ لأنَّ الغالبَ أن يكونَ مفرده مؤنثاً سالماً كما ذُكِرَ، لا لأنَّهُ لا يكون مفردهُ إلَّا كذلك فقد يكون مذكَّراً، مثل:(حمَّامَات) جَمْعُ حمَّام، وقد يكون غير سالم، مثل: (حُبْلَيَات) جَمْعُ حُبْلَى..."[٦٦] .لكنَّ المُلاحَظ على الشَّيخ الأسفراييني هو أنَّه تارة يتخذُ مُصْطَلحَ جَمْعِ المؤنث السَّالم كما في بلوغِ المرام[٦٧]، وبلوغ الأرب في معرفة كلامِ العرب[٦٨]، وتارةً يتخذ مصطلح ما جُمِعَ بألفٍ وتاء بديلًا عنه كما في شرح الآجرومية؛ إذ قال

شارحًا: " (جمع المؤنَّث السَّالم) وهو: الجمعُ الذي جُمِعَ مفْرَدُهُ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، مثل : جاءتْ الهِنْداتُ" [٦٩]، ويذهبُ ابنُ هشام إلى مصطلحٍ ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتين كما في بعضِ كتبه (قطر الندى، وشذور الذهب)[٧٠]، ويميلُ بعض علماء الصَّنعة إلى ترجيح مصطلحٍ على آخر؛ كالسيوطي إذ يميلُ إلى مصطلحِ ما جُمِعَ بألف وتاء كما في قوله: " وَذِكْرُ الْجمع بِأَلف وتاء أحسن من التَّعْبِير بِجمع الْمُؤَنَّث السَّالِم؛ لِأَنَّهُ لَا فرق بَين الْمُؤَنَّث كهندات والمذكر كإصطبلات والسَّالم كَمَا ذكر والمغير نظم واحده كـ(تَمَرَات، وغُرُفات، وكَسَرات) وَلَا حَاجَة إِلَى التقيّد بمزيدتين ليَخرجَ، نَحْو: قُضَاة، وأبيات؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَا دلَّ على جَمْعِيته بِالْألف وَالتَّاء والمذكوران لَيْسَ كَذَلِك..."[٧١]، وكذلك قال ابنُ مالك: " والجمع بزيادةِ ألفٍ وتاءٍ، وإن سُمِيَ به فكذلك "[٧٢]، وجَعَلَ ابنُ هشامٍ مما يُردُّ به على الزمخشري في خُرُوجِ (قضاة)، و(أبيات)، بقوله: " وَلَا فرق بَين أَن يكون مُسَمّى هَذَا الْجمع مؤنثا بِالْمَعْنَى كـ(هِنْد، وهندات)، أَو بِالتَّاءِ كـ(طَلْحَة، وطلحات)، أَو بِالتَّاءِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا كـ(فَاطِمَة وفاطمات)، أَو بِالْألف الْمَقْصُورَة كـ(حُبْلَى وحبليات)، أَو الممدودة كـ(صحراء)، و(صحراوات)، أَو يكون مُسَمَّاهُ مذكرًا كـ(إصطبل، وإصطبلات)، و(حَمَّام وحَمَّامَات)"[٧٣]،هو الظاهر، ومِنْ ثَمَّة جَزَم به المصنّف في (الشَّرح)[٧٤]، وليس بِمُتَعَيِّنٍ لجوازِ كونِ الباءِ للاستعانة، وجعَلَ خروجَ ذلكَ بها نظراً إلى كونِ الاستعانةِ بالألف والتاء تقتضي كونَهما خارجَين عن ذلك اللفظ، وعلى هذا فيكون قوله: (مَزِيدَتين) لمجرد التوكيد. وما أشارَ إليه المصنّف في بابِ بالنيابة في الإعراب أي: ما خَرَجَ عن الأَصْلِ في أخذ حركاتِ الإعراب، فقالَ: " مُشيرًا ومقدَّمًا ما حُمِلَ عليه لقلةِ الكلامِ عليه فَبَيَّنَ بـ"وأولات" أي: وإلَّا (أولات)، وهي اسم جمع ، بمعنى صاحبات لا واحد لها من لفظها، بل يوجدُ مِنْ معناها وهو المعنى نَفْسهُ: صاحبة[٧٥]، ثُمَّ قالَ: "و إلَّا (ما)..." أي: الجمع الذي (جُمع)، أي: مفرده على تقدير المضاف من حيث إنَّه مفرده، "بألفٍ وتاءٍ"، أي: بمصاحبتهما "مزيدتين"[٧٦]، وخرجَ بهذا القَيدِ: ما جُمِعَ بألفٍ أصلية وتاءٍ زائدة [٧٧]، كـ(قضاة)، أو جمع بألفٍ زائدةٍ، وتاءٍ أصلية[٧٨]، كـ(أبيات) فيُنْصَبُ بالفتحةِ على ما هو عليه الأصلُ المعروف في جمع التكسير، ويقيد الحيثية، مثل (هنود) إذ لم يجمع مفرده (هند) من حيث إن مفرده بالألف والتاء، فينصب بالفتحة لما ذكر، كما هو ظاهر. الأمر الآخر الذي بيَّنَهُ الأسفراييني: هو الرَّدُّ على كلام المصنف (ابن هِشام)، في أنَّ الذي جُمِعَ بالألف والتاء هو المفرد، وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب عنه بما قاله ابن الصائغ[٧٩]: " إنَّ الذي جُمِعَ بهما معناه: الذي وقعَ عليه ما جُمِعَ بهما، فهو المفرد ضُمَّ غيرُه إلى المفرد..." [٨٠]، ولا يخفى ما في هذا الجواب والإيراد المذكور فيُدفع بما قَرَرَ، في حلِّ قوله: " ما جُمِعَ فعليك به"[٨١] . ثم اشتهر تسمية هذا

الجمع بجمع المؤنث السالم نظراً إلى كون الأصل في مفرده أنْ يكون مؤنثاً سالمًا، ثُمَّ إنَّ المُصَنّف عدلَ عن التعبير به تحرزاً عما فيه من الإيهام"[٨٢]. المُلاحظ مما سبق أنَّ الأسفراييني قد علّلَ سببَ تسمية ابن هشام بجمعِ المؤنث السَّالم، من أنَّهُ ذَكَرَهُ تَحَرُّزًا، وأنَّ مفردَهُ في الأصلِ هو سالمٌ.

المَسألةُ الرَّابعةَ عشرةَ: رفع الفعل المضارع : ابتدأ الأسفراييني بالمضارع المرفوع؛ لأنَّه أولُ أحوالِه، إذ بَيَّن رأي ابن هشام قائلًا : " يُرْفَعُ " لَفْظًا، أو تقديرًا، أو محلًا (المضارع) وجوبًا حالَ كَوْنِه " خاليًا مِنْ ناصِبٍ، وجازِمٍ"[٨٣]، أي: مِنْ كلِّ ناصِبٍ وكُلِّ جَازِمٍ، نحو: يقوم زيدٌ [٨٤]، وفي عاملِ الرَّفْعِ فيهِ حِينئذٍ خِلافٌ، الذي عليه الفَرَّاءُ: يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِياً من ناصبٍ وجازم، نَحْو: (يَقومُ زيدٌ)، وأَجْمَعَ النحويون على أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذا تجرَّدَ مِنْ النَّاصِبِ والجازِمِ كَانَ مَرْفُوعًا كَقَوْلِك: يقومُ زيدٌ، وَيقْعدُ عَمْرٌو، وَإِنَّمَا اخْتلفُوا فِي تَحْقِيقِ الرَّافِعِ لَهُ مَا هُوَ؟ " فَقَالَ الْفراء وَأَصْحَابُه: رافعُه نفسُ تجرُّده مِنَ النَّاصِبِ والجازِمِ، وَقَالَ الْكِسَائِي: حُرُوفُ المُضَارعة، وَقَالَ ثَعْلَب: مضارعَتُهُ للاسمِ، وَقَالَ البصريون: حُلُولُهُ مَحلّ الاسم، وقَالُوا: وَلِهَذَا إِذا دَخَلَ عَلَيْهِ، نَحْو: (أَن، وَلَنْ، وَلم، وَلَمَّا) امْتَنَعَ رَفْعُه لأَنَّ الِاسْمَ لَا يَقعُ بَعْدهَا؛ فَلَيْسَ حِينَئِذٍ حَالًّا مَحلّ الاسم"[٨٥]، وجماعةٌ مِنَ الكوفيين اختلفوا في رَفْعِ الفِعْلِ المضارعِ، نحو: "يَقومُ زيدٌ، ويَذْهَبُ عَمْرٌو" فذهب الأكثرون إلى أنَّه يَرتَفِعُ لتَعريهِ مِنَ العواملِ النَّاصبةِ والجَازِمة، وذهبَ الكِسائي إلى أنَّه يرتفعُ بالزائدِ في أولِهِ" [٨٦]، وارتضاهُ ابنُ مالكٍ في قوله: "يُرفعُ المضارعُ لتعرِّيهِ مِنَ النَّاصِبِ والجازِمِ، لا لوقوعه موقع الفعل خلافاً للبصريين"[٨٧]، قال الأسفراييني: "وصَحَّحَهُ المُصَنِّف في "الشرح " وغيره إنه تجرده من الناصب والجازم"[٨٨]. إنَّ ما يراه عبد الملك الأسفراييني مما بيّنَهُ من تقسيم الآراء الخلافية بقوله عن ابن هشام: وصَحّحهُ المُصَنِّف في الشَّرح، وغيره، أنَّه تَجَرُّدُهُ مِنَ النَّاصِبِ والجازِمِ[٨٩]. من هذه الأقوال نخلص إلى أنَّ الأسفراييني قد وافق الفرَّاء وأصحابَهُ، مخالفًا بذلك الكسائي وثعلبًا والبصريين، والذين اختلفوا في رافعِ الفعلِ المضارع، والله أعلم .

المَسألةُ الخامسة عشرةَ: (لن) الناصبة للفعل المضارع، ومجيئها للدعاء : بَيَّنَ الأسفراييني في شرحه قولَ ابن هشام : " ويُنْصَبُ بـ(لن)"، وهي حرفُ نفي ونصبٍ واستقبال"[٩٠]، فأمَّا الخليل فَزَعَمَ أنَّها (لا أن)، ولكنَّهم حَذَفُوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: (ويلُمِّهِ) يريدون: ويلٌ لأُمه، وكما قالوا: (يومئذٍ)، وجُعِلت بمنزلة حرفٍ واحد، وجعلوا (هلَّا) بمنزلةِ حرفٍ واحد، فإنَّما هي: (هل)، و (لا)؛ وأما غيره فزعم أنَّه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنّها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروفِ الجزمِ، في أنَّه ليسَ واحدٌ من الحرفين زائداً؛ ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: "أمَّا زيداً فلنْ أضربَ، لأنَّ هذا اسمٌ، والفعلُ صلةٌ فكأنَّه قال: أما زيداً

فلا الضربُ له" [٩١]، في حينِ أنَّ الأسفراييني ساقَ قولاً للسيوطي قال فيه: " الثاني مِنْ نواصبِ المضارع (لَنْ)، والجمهور أنَّها حرفٌ بسيطٌ لا تركيبَ فيها، ولا إبدال"[٩٢]، وهي: حرفُ نفي ونصبٍ واستقبالٍ، حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً، خلافاً للزمخشري، قال في غيره: " لَنْ لتأكيدِ ما تُعْطِيه (لا) مِنْ نفي المستقبل"[٩٣]. فردَّ عليهِ ابنُ عُصْفُور: " وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي بـ(لَا) آكدَ من النفي بـ(لن)، لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ(لن) لا يكونُ جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسمَ عليه آكد، قلت: وقد وقعت (لن) جوابًا لقسم، في قول أبي طالب[٩٤]:

واللهِ، لَنْ يَصِلُوا إليكَ بِجَمْعِهِم ... حتى أُوَسَّدَ في التُّرابِ، دَفِينَا "[٩٥]

وذكره ابن مالك في قولِهِ: " من نواصب الفعل لن، وهي حرف نفي للمستقبل، يقول القائل: سيقوم زيد، وسيقعد عمرو. فتقول: لن يقومَ زيدٌ، ولن يقعدَ عمرٌو. إنما عملت النصب في الفعل لأنها مثل أنْ في الاختصاص بالفعل المستقبل، وفي كونها على حرفين أولهما مفتوح، وثانيهما نون ساكنة. هي كغيرها من حروف النفي في جواز كونِ استقبال المنفي بِها منقطعًا عند حدٍّ وغير منقطع"[٩٦]، نحوُ قوله تعالى: ﴿... لَنْ نَبْرَحَ ...﴾ [٩٧]، ولا يفيد توكيد النفي، خلا فاً للزمخشري الذي يقول: " فإن قلت: ما معنى لَنْ؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) ؛ وذلك أنَّ (لا) تنفي المستقبل. تقول: لا أفعل غداً، فإذا أ كدت نفيها قلت: لن أفعل غدًا:[٩٨]. و مذهب سيبويه والجمهور أنّ (لَنْ) لنفي المستقبل مِنْ غيرِ أنْ يشترطا كونَ النفي بها آكدَ من النفي بـ(لا)[٩٩]، ولا تأبيده، وقال ابن هشام: "لا تقع (لن) للدعاءِ على الأصحّ فيهن"، وفاقاً لجماعة، منهم ابن السَّراج، وابن عُصفور[١٠٠]، وخلا فاً لأبي حيان[١٠١]، وخالد الأزهري[١٠٢]، الذي ذهبَ إليه الأسفراييني يشيرُ إلى بعضِ الإيحاءات التي نَبه عليها بقوله: إنَّما قَدّم الكلام على (لن)؛ لأنَّها أمكنُ النواصبِ؛ إذ لا تنفكُّ عَنِ النَّصبِ [١٠٣]، ويرى الأسفراييني : وقوعها للدعاءِ على الأصحّ فيهن[١٠٤]، وفي قول الأسفراييني هذا مخالفةٌ لِمَا ذهبَ إليه ابن هشام، ثمَّ القول بأنَّها تجزمُ، التي حكاها اللحياني بهَا، وهي لغةٌ [١٠٥]، لا يراه ابن هشام، قال في الجامع : "لا تقعُ جازمةً خلافاً لزاعِميه"[١٠٦]، ذكر ذلكَ المرادي بقولِهِ: " ذكر بعض النحويين أنَّ من العرب من يجزم بـ(لن)، تشبيهاً لها بـ(لم) قال الشاعر[١٠٧]:

..... **فلنْ يَحْلَ للعينين، بَعْدَكِ، مَنْظَرُ**

قيل: وأظهر من هذا أنْ يكون حذف الألف، واجتزأ بالفتحة التي قبلها؛ لأنَّها تَدلُّ عليها. "[١٠٨]. ولو رآهُ لم ترد؛ لأنَّها شاذة. والله سبحانه أعلم.

المَسألة السادسةَ عشرة: (أنْ) المصدرية وعملُها في نصبِ الفعل المضارع :

ذهبَ الأسفراييني إلى توضيح قول المُصَنّف بما يأتي: خرج بقوله :" (المصدرية)، أنْ الزائدة والمفسِّرة لا تعملان شيئاً" [١٠٩]، خلافاً للأخفش فقد ذهبَ، إلى أنَّ: "(أنْ) الزائدة قد تنصبُ الفعل..."[١١٠]، أمَّا المفسَّرة فهو قول: البصريين[١١١]" وَهِي أم الْبَاب قَالَ أَبُو حَيَّان: " بِدَلِيل الِاتِّفَاق عَلَيْهَا... وَيُقَال فِيهَا (عَن) بإبدال الْهمزَة عينًا، وأَنَّ هَذِه الناصبة للمضارع هِيَ الَّتِي تُوصَلُ بالماضي، فِي نَحْو قوله ﷻ: ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ... ﴾[١١٢]، وبالأمر فِي نَحْو: (كتبتُ إِلَيْهِ أَن قُمْ)، وبالنهي فِي نَحْو: (كتبتُ إِلَيْهِ أَلّا تفعلْ)، وَزعم أَبُو بكر بن طَاهِر[١١٣]: أَنَّهَا غيرهَا فتكون (أَن) على مذْهَبِه مُشْتَرَكَة، أَو مُتَجَوِّزًا بهَا، وَاسْتدلَّ لذَلِك بأمرين:

أَحدهمَا: أَنَّهَا تخلص للاستقبال فَلَا تدخل على الْمَاضِي كالسين، وسوف، وَكَذَا الْأَمر"[١١٤].

وَالآخر: أَنَّا لَو فَرضنَا دُخُولهَا على الْمَاضِي لوَجَبَ أَن تُصَيِّرَهُ بِصِيغَةِ الْمُضَارِع كـ(لم) لَمَّا دَخلتْ على الْمَاضِي قَلَبَتْ صيغته إِلَى الْمُضَارِع لتعمل فِيهِ.

وَشرط نصب الْمُضَارع بعد (أَن) أَلَّا تقعْ بعدَ فعلٍ يقين كـ(عَلِمَ وَتَحَقّقَ، وَتَيَقَّنَ) وَنَحْوهَا فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ المخففة من الثَّقِيلَة نَحْو قوله ﷻ: ﴿... عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ...﴾[١١٥]، خلافاً للفرَّاء إِذْ جَوَّزَ أَن تَلِي أَنْ الناصبة للمضارع في لفظ الْعِلْمِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مستدلًا بِقِرَاءَة قوله ﷻ: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ...﴾[١١٦]، (أَلَّا يرجعَ) بِالنّصبِ وَهِي بمعني أفلا يعلمُونَ[١١٧]، وَبقول جرير[١١٨]:

نَرْضَى عَنِ اللهِ أَنَّ النّاسَ قَدْ عَلِمُوا ... ألاّ يُدانِينَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدُ .

"وَأُجِيبَ بِأَنَّ (الْعِلْمَ) إِنَّمَا يمْتَنع وُقُوعُ (أَنْ) النَّاصبة بعده إِذا بَقِيَ على مَوْضِعه الْأَصْلِيّ، أَمَّا إِذا أُوِّلَ بِالظَّنِّ وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَه فَإِنَّهُ يجوزُ فِيهِ ذَلِك، وَالدَّلِيلُ على اسْتِعْمَال الْعلم بمعنى الظَّن قَوْله ﷻ: ﴿...فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ...﴾[١١٩]، وجاء في الهمع عن السيوطي:"... فَإِنَّ المُرَاد بِالْعلمِ فِيهِ الظَّن الْقوي، إِذْ الْقطع بإيمانهن غير متوصل إِلَيْهِ[١٢٠]، وَمنع الْمبرّد النصب أَيْضًا فِي المؤول [١٢٠]، وقال أبو حيَّان : " (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ): أَطْلَقَ الْعِلْمَ عَلَى الظَّنِّ الْغَالِبِ..."[١٢١]، التي تكون بمعنى :أي وإنَّما تكونُ كذلك إذا كانت مكتنفة بجملتين في أولِهَا معنى القول من دون حروفه [١٢٢]، وأنْ لا يدخل عليها حرف جرٍ نحو: كتبتُ إليه أنْ يفعل كذا. قال ابن هشام: "... و بـ(أنْ) ويقال: (أن المصدرية)

"[١٢٣]، نسبة إلى المصدر لتأولها مع صلتها بمصدر[١٢٤]، ويقال فيها كما مرَّ[١٢٥]: حرف مصدر ونصب واستقبال[١٢٦]، وقال المرادي: "... وذهبَ ابنُ طاهرٍ[١٢٧] إلى أنَّ الناصبة للمضارع قسم، غير الداخلة على الماضي والأمر. وليس بصحيح[١٢٨]". وقال الأسفراييني: " أن المصدرية هي: إحدى نواصب الفعلِ المضارع؛ بل هي أمُّ البابِ، وتَعْمَلُ ظاهرةً ومُضْمَرةً، على تفصيلٍ مذكورٍ في بابِ إعرابِ الفعلِ. وإنَّما أخرها(ابن هشام) لطول الكلام عليها، إذ قال: " أي ألم تعلموا ويُؤَيِّده قِراءَةُ ابْنِ عَبَّاس ﴿...أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ...﴾[١٢٩]، وجاء عن الطبري: "... وَفَسَّرُوا قَوْلَهُ: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ﴾: أَلَمْ يَعْلَمْ وَيَتَبَيَّنْ، وَذُكِرَ عَنِ ابْنِ الْكَلْبِيِّ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةُ لِحَيِّ مِنَ النَّخَعِ، يُقَالُ لَهُمْ: وَهْبِيلَ، تَقُولُ: أَلَمْ تَيْأَسْ كَذَا بِمَعْنَى: أَلَمْ تَعْلَمْهُ، وَذُكِرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ أَنَّهَا لُغَةُ هَوَازِنَ، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَئِسْتُ كَذَا: عَلِمْتُ. وَأَمَّا بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ فَكَانَ يُنْكِرُ ذَلِكَ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ أَحَدًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: (يَئِسْتُ) بِمَعْنَى: (عَلِمْتُ)، وَيَقُولُ هُوَ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْمُوعًا: (يَئِسْتُ) بِمَعْنَى: (عَلِمْتُ) ، يَتَوَجَّهُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْقَعَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا، فَقَالَ: أَفَلَمْ يَيْأَسُوا عِلْمًا، يَقُولُ: يُؤَيِّسُهُمُ الْعِلْمَ، فَكَانَ فِيهِ الْعِلْمُ مُضْمَرًا، كَمَا يُقَالُ: قَدْ يَئِسْتُ مِنْكَ أَنْ لَا تُفْلِحَ عِلْمًا، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَلِمْتُهُ عِلْمًا"[١٣٠].

وأَن يتقدَّم عَلَيْهَا ظنّ فَيجوز أَنْ تكون مُخَفّفَة من الثَّقِيلَة فَيكون حكمهَا كَمَا ذكرنَا وَيجوز أَن تكون ناصبة، وَهُوَ الْأَرْجَح فِي الْقيَاس وَالْأَكْثر فِي الْكَلَام، وَلِهَذَا أَجمعُوا على النصب فِي قَوْله: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾[١٣١]، وَاخْتلفُوا فِي قَوْله ﷻ :﴿...وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ...﴾[١٣٢] فَقُرِئَ بِالْوَجْهَيْنِ:" قرأَ أبُن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر بالنَّصبِ(تكون)، وقرأَ أبو عَمرو، وحمزة، والكسائي برفعها"[١٣٣].

وإِنْ لَم يَسْبقهَا ظَنٌّ فيتعيَّن كَونهَا نا صبة ، كَقَوْلِه ﷻ: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾[١٣٤] وَأَمَّا أَعمالهَا مضمرة، فعلى ضَرْبَيْنِ :لِأَن إِضمارها إِمَّا جَائِز، أَو وَاجِب، فالجائز، فِي مسَائِل:

إِحْدَاهَا: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ باسمٍ خَالصٍ مِنْ التَّقْدِيرِ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِه: ﴿... وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾[١٣٥] فِي قِرَاءَة مَنْ قَرَأَ مِنَ السَّبْعَة بِنصبِ (يُرْسل) وَذَلِكَ بِإِضْمَار(أَن)، وَالتَّقْدِير (أَو أَنْ يُرْسلَ) وَ(أَنْ)، وَالْفِعْل معطوفان على (وَحيًا) أَي: وَ(حياً)، أَو (إِرْسَالًا)، و(وحياً) لَيْسَ فِي تَقْدِير الْفِعْل، وَلَو أُظْهِرَتْ (أَنْ) فِي الْكَلَام لجَاز" [١٣٦].ومن هذا كلِّهِ ومِنْ خِلالِ ما مرّ نستنتج أَنَّ

الأسفراييني: أراد أن يبين أنَّ رأي المصنِّف ليس إجماعًا، وإنَّما خالف بقوله البصريين فيما يخصُّ (أنْ) المفسرة، وخالفَ الأخفش في الزائدة، وهذا شائع في مسائله النحوية. والله أعلم .

المَسألةُ السَّابعة عشرةَ: نصب الفعل المضارع بـ(أنْ المصدرية) الظاهرة، و(أنْ المصدرية) المُضْمَرة :

ذهب عبد الملك الأسفراييني إلى أنَّه كان ينبغي على ما قيل تقييدُ العلم بالخالِص، وهو موافق لسيبويه بذلك واستدلَّ بقوله: قال سيبويه: " يجوزُ النَّصبُ، نحو: ما علمتُ إلَّا أنْ تقوم، لأنَّه كلامٌ خرجَ مخرج الإشارة، فجرى مجرىً أُشيرُ عليكَ أن، تقومَ (١٣٧). هذا فتنصبُ أنْ المصدرية الفعلَ المضارعَ (١٣٨)؛ فقال ابن هشام: إمَّـا "ظاهرة " وهو الأصل، نحو قوله ﷻ :" ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴾"(١٣٩)، أي: في أنْ يَغفرَ "ما لَمْ تُسبقْ بعلم "، أي: مدة عدم مسبوقيتها بما يدل على اليقين، أي لفظ كان فيتعين كونها مخففة من الثقيلة ناصبة للاسم ،رافعة للخبر (١٤٠)، كما يُشْعرُ به كلامه، نحو قوله ﷻ :"﴿...عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ...﴾"(١٤١)، أي أنَّه سيكون، ثم بين عبد الملك الأسفراييني بقو له:" لا يـ رِدُ ء لى كـ لام الم صنف إهـ مالُ (أنَّ) في نحـ و قـ و لهﷻ: ﴿...لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ...﴾"(١٤٢)، بالرفع؛ لأنَّه شاذٌّ(١٤٣)، ولا الجزمُ بها في لغة على تسليمه(١٤٤)؛ لأنَّها أيضًا شاذَّة، وهو ما أجازَهُ بَعْضُ الكوفيين، وأبو عبيدة، ونَقَلَهُ اللحياني عَنْ بَعْضِ بَنِي ضبَّة (١٤٥)، ثمَّ بَيَّنَ ابن هشام أحوالَ (أنْ) المصدرية، بقوله :" فإنْ سُبِقَتْ" أنْ المصدرية بظنٍّ ،أي :بِمَا يدلُّ على الإدراكِ الراجح، ولو غير لفظ الظن، ففيه وجهان: كَوْنُها النَّاصبةُ للفعْلِ مُبْقِيَةً له على أصْلِه، وكَوْنُها النَّاصبة للاسمِ الرافعة للخبر، على أنَّها مُخففة من الثقيلة، إجراءً له مَجْرى العلم (١٤٦)، والأرجح الأول(١٤٧) لخلوصِه من التأويل، نحو قوله ﷻ :" ﴿...أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ...﴾"(١٤٨)، قُرئ بنصب (تكونَ) وبِرَفْعِه قرأ البصريان، وحمزة، والكسائي، وخلف برفع النون (تكون)، وقرأ الباقون بنصبها(١٤٩). نخلص إلى أنَّ الأسفراييني لم يوافق ابن هشام فيما ذهبَ إليه؛ لأنَّه عدَّه قياسًا على الشاذّ، وهذا يَكْثُرُ عندَ الكوفيين، فهم يُقَعِّدُون على الشاذِّ والقليل، وهذا لا نجده عند البصريين الذين يميلُ إليهم الأسفراييني في أَغْلَبِ آرائه .

المسألة الثَّامنةَ عشرةَ: رافع المبتدأ والخبر:

عرَّف عبدُ الملكِ الأسفراييني المبتدأ والخبر، مُعَرِّجاً على قول ابن هشام؛ إذ جعلهما في أول بابِ المرفوعات، قائلاً: " و بدأ بالمبتدأ لأنَّه أصلُ المرفوعات ضامًّا إليه الخبر، لِمَا له به من كمالِ الاتصال"(١٥٠)، وعبدُ الملكِ بهذا يُخالفُ رأيهُ في الموقفِ نَفسِه في شرحه على الآجرومية ؛ إذ قالَ ما نَصُّهُ: "هذا بابُ (المبتدأ والخبر) وهما الثالثُ والرابع من المرفوعات"(١٥١)، ثُمَّ شرعَ في بيان علة الرافع

للمبتدأ والخبر، متمثلًا بقول ابن هشام: "المبتدأ والخبرُ مرفوعان"(١٥٢)، إذ بَيَّنَ بقوله: " لفظًا، أو تقديراً، أو مَحلًا وجوبًا، الأولُ بالابتداء، والثاني بالمبتدأ على الصَّحيح فيهما"(١٥٣)، وهو مَذهبُ البصريين؛ إذ يرونَ: " أنَّ المبتدأ يرتفعُ بالابتداءِ، وأمَّا الخبر فاختلفوا فيه: فذهبَ قومٌ إلى أنَّهُ يرتفعَ بالابتداءِ وحده، وذهبَ آخرون إلى أنَّه يَرْتَفِعُ بالابتداءِ والمبتدأ معًا، وذهبَ آخرون إلى: أنَّهُ يَرْتَفِعُ بالمبتدأ، والمبتدأ يَرْتَفِعُ بالابتداء؛ أمّا البصريون فاحْتَجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلْنَا: إنَّ العامل هو الابتداء وإنْ كانَ الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأنَّ العوامل في هذه الصِّناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات ... ؟ فكذلك هاهنا؛ وإذا ثبت أنَّه عامل في المبتدأ وَجَبَ أنْ يَعْملَ في خبرِه، قياسًا على غيرِه من العواملِ، نحو: (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، و (ظننت) وأخواتها؛ فإنَّها لما عَمِلتْ في المبتدأ عَمِلتْ في خبره فكذلك هاهنا..."(١٥٤)، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ المبتدأ يرفعُ الخبرَ، والخبر يرفعُ المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو "زيد أخوك، وعمرٌو غلامك، واحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا: إنّ المبتدأ يرتفعُ بالخبرِ، والخبرُ يرتفعُ بالمبتدأ؛ لأنَّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبرٍ، والخبرُ لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفكُ أحدهما مِنْ صاحبه، ولا يتمُّ الكلام إلَّا بهما، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: "زيد أخوك" لا يكونُ أحدهما كلامًا إلَّا بانضمامِ الآخر إليه؟ فلمَّا كانَ كلُّ واحدٍ منهما لا ينفكُّ عَنِ الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاءً واحدًا عملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه مثلَ ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال اللّٰهُ ﷻ: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(١٥٥)، فنصب (أيًّا ما) بـ (تَدْعُوا)، وجزم "تدعوا" بـ(أيّاً ما)، فكان كل واحد منهما عاملًا ومعمولًا"(١٥٦)، من كلِّ ما سبق نجد أنَّ الأسفراييني قد سار في طريقين الأول: في ترتيبِ أصل المرفوعات يسير على منهجِ ابنِ هشام في بلوغ المرام من أنَّ أصل المرفوعات هو المبتدأ. والآخر: نَجدهُ في شرح الآجرومية يوافق ابن آجروم في جعل المبتدأ والخبر في البابين الثالث والرابع من المرفوعات، وربما كانتْ العِلَّة في ذَلِكَ في أنَّهُ كان موافقاً لما عليه مصنفا الكتابين، وهذا نجدهُ عند أغلب الشُّرَّاح إذا ما استثنينا منهُ آراءهُ المخالفة لهما أحياناً كثيرة، أمَّا الخلاف في رافع المبتدأ والخبرِ، فقد سارَ جرياً على عادته باتباعه المذهب البصري .

المَسألةُ التَّاسعةَ عشرةَ: القول بتعددِ الخبر : أشار عبدُ الملك الأسفراييني إلى مسألةِ تَعددِ الخبر، إذ جَعَلَ قول المُصَنِّف: " وقَدْ يَتَعددُ الخبر، نحو: ﴿ وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ﴾ (١٥٧) "(١٥٨)، أي: يتعدد الخبر لمبتدأ واحدٍ لأنَّهُ كالنعتِ فيكون اثنين فصاعدًا، ثُمَّ نبَّهَ على قولِ المصنِّف بأنَّهم أجمعوا على التعددِ، في نحو:"

زيدٌ شاعرٌ وكاتب "، وفي نحو: " الزيدان شاعرٌ وكاتب"، وفي نحو: " الرُّمان حلوٌ حامضٌ"[١٥٩]، وفي قول الأسفراييني ما يخالف ما في شرح القطر إذ يبين أنَّ الأمثلةَ لا تَعددَ فيها، فقال ما نصُّه: "...وَأَجْمعُوا على عدم التَّعَدُّد في مثل: (زيد شَاعِر وَكَاتب)، وَفِي، نَحْو: (الزيدان شَاعِر وَكَاتب)، وَفِي، نَحْو: (هَذَا حُلْو حامض)؛ لِأَنَّ ذَلِك كُلُّه لَا تعدد فِيهِ فِي الْحَقِيقَة أمّا الأول: فَلِأَنَّ الأول خبرٌ وَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَن كلَّ وَاحِد مِنْ الشَّخصين مُخْبَرٌ عَنهُ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا الثَّالِث فَلِأَنَّ الْخَبَرَيْنِ فِي معنى الْخَبَرِ الْوَاحِد إِذْ الْمَعْنى هَذَا مُرٌّ"[١٦٠]. أمَّا ابن يعيش فذهب إلى التعدد فيما سبق ذكرُه من الأمثلة، وأوردَ قائلًا: " يجوزُ أنْ يكون للمبتدأ الواحدِ خبران وأكثرُ من ذلك، كما قَدْ يكونُ لَهُ أوصافٌ متعدّدةٌ، فتقول: "هذا حُلْوٌ حامِضٌ" تريد أنّه قد جمع بين الطعْمَيْن، كأنّك قلت: (هذا مُرٌّ)، فالخبرُ وإنْ كانَ متعدّدًا من جهة اللفظ، فهو غيرُ متعدّد من جهة المعنى، لأنَّ المراد أنّهُ جامع للطعمَيْن، وهو خبرٌ واحدٌ، وتقول: "هذا قائم قاعدٌ" على معنَى: راكع..."[١٦١] . نلحظُ مما سبقَ أنَّ الأسفراييني قد ذكر كلاماً للمصنّف وهو مغايرٌ لما عليه في شرح القطر من عدم الإجماع على التعدد كما أسلفنا الكلام عنه، إلَّا أنَّ هذا لا يُلْغِي القول بجواز تعدد الخبر، الذي مال إليه الأسفراييني في أول شرحه على كلام المصَنِّف، والذي عضدتهُ بذكرِ آراءِ ابن يعيش في شرح المُفَصَّل .

المَسألةُ العشرون: مجيء (باتَ) بمعنى صارَ :

قال عبد الملك الأسفراييني:" قضيةُ كلامِ المصنّف: "أنَّ باتَ لا تأتي بمعنى صارَ، وهو المشهور"[١٦٢]، وهو ما أثبتهُ أيضاً في شرحه على الشذور بقوله: " والسادس: باتَ، وهي لاتصاف اسمها بخبرها في الليل، مثل: باتَ زيدٌ ساهراً "[١٦٣]، إذ قيَّدها بالليل على عكسِ(صار) التي تفيد التحول والانتقال، وذهبَ بعضُهم ومنهم الزمخشري إلى أنَّها تأتي لذلك بقوله: " وبات على معنيين: أحدهما اقتران مضمونِ الجُملةِ بالوقتين المختلفين على طريقة كان، والثاني كينونتهما بمعنى صار"[١٦٤]، ثُمَّ ذكر عبدُ الملك الأسفراييني قائلًا: " وجرى عليه ابن مالك في شرح التسهيل، وأقوى ما يُستدل به عليه قوله[١٦٥]:

أُخَيَّ كُلَّمَا ذَكَرَتْ كُلَيبٌ *** أَبِيتُ كأنَّني أُطْوَى بِحَبْل

لأنَّ (كلَّمَا) لعموم الأوقات"[١٦٦].إلَّا أنني مِنْ خلال الرجوع إلى قولِ ابن مالك وجدتُ أنَّ في ظاهرِه ما يُخالف الزمخشري، ويُخالفُ ما أشارَ إليه الأسفراييني مِنْ أنَّ ابنَ مالكٍ قد جرى على ذلك؛ أي مَجِيء (باتَ) بمعنى (صارَ)، فقد ساق نصّاً يقول فيه: " وزعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى (صارَ)، وليس بصحيحٍ، لعدم الاتيان بشاهد على ذلك، مع التتبع والاستقراء"[١٦٧]، وكذلك قال في شرح الكافية ما يُثْبِتُ ذلك: " وزعم الزمخشري أنّ (باتَ) تَرِدُ - أيضًا- بمعنى "صار" ولا حجة له على

ذلك، ولا لِمَنْ وافقه"[١٦٨]، وَجعل مِنْهُ بعض الْمُتَأَخّرين (فَإِنَّ أحدَكُم لَا يدْرِي أَيْنَ باتتْ يَدُه)[١٦٩]، وَضَعَّفَ بِإِمْكَان حملِهِ على الْمَعْنى الْمجمع عَلَيْهِ وَهُوَ الدّلَالَة على ثُبُوت مَضْمُون الْجُمْلَة لَيْلًا... والمشهور عندَ ابنِ هشام عدم إفادتها لمعنى (صار)؛ وذلك ذكرهُ في شرحه، بقولِه: " وتختص الْخَمْسَة الأُوَل بمرادفة (صَارَ)؛ أي يجوز، فِي: كَانَ، وَأمسى، وَأَصْبحَ، وأضحى، وظلَّ أَن تسْتَعْمل بِمَعْنى صَار..."[١٧٠]، ولم يذكرْ (بات) معها؛ بل اقتصرَ على الخمسةِ الأُولِ، ومن هنا أحكمُ على أنَّ الأسفراييني ذهبَ إلى ما ذهبَ إليه المُصنّف والجمهور: بأنَّ : (باتَ) لا تكون بمعنى (صارَ)، وهو ما أشارَ إليهِ في أولِ حديثِهِ بقولِهِ: وهو المشهور، والله تعالى أعلم .

الخاتمة :

إنَّ أهم ما تحقق في هذه الدراسة هي إخراج الجهود التي بذلها الشَّيخُ عبدُ الملكِ الأسفراييني (رحمه الله)، وإظهارِها من الكتب المطبوعة والتي كانت منتشرة ومتفرقة في أرجائها، ولكي لا يتكَلَّف مَنْ أرادَ الاطلاعَ عليها، فتكفيهِ مَؤونة البحثِ، وعناء التَّحري والاستقصاء، ومَشَقة الجمعِ، ثُمَّ إنَّ الذي تحَقَقَ من هذا العملِ هو بيانُ جهودِ عبدِ الملكِ الأسفراييني النحوية في كتبه المطبوعة وهي:

أ- الإعراب عن عواملِ الإعراب. ب- بلوغ الأماني من مختصر الزَّنجاني .

ج- بلوغ المرام مِن حلِّ قطر ابن هشام. ه- شرح الآجرومية ح- شرح الألغازِ النَّحوية.

وتطلَّبَ هذا الجهد توضيح الكثير من المسائل النحوية التي ذكرها المصنف والتأصيل لها من مظانِها، واللهَ أسْألُ أنْ أكونَ قدْ وُفِّقتُ لذلك، وتتمثل أهمُّ النتائجُ التي خَلُصْتُ إليها من الدراسة بما يأتي:

١- إنَّ الجهود النحوية لعبدِ الملك الأسفراييني، فيها من المسائل المهمة التي كان لا بد من إخراجها لتحصل بها الفائدة.

٢- اعتمد الشيخُ الأسفراييني (رحمه الله) على الكثير من آراء من سبقه من علماء النحو الأوائل أمثال: سيبويه، والجوهري، وابن هشام، والزمخشري، وابن جني، وغيرهم؛ لكنَّ الذي لفتَ النظر، هو محاولته مجاراتهم في أكثر من موضع.

٣- امتازتْ كتبه (الخمسة) بالسهولة، والوضوح في ألفاظها، وعباراتها، وأمثلته، فسهولة الأُسلوب كانت موصلاً إلى العرض المنشود بطريقة تجذب القارئ، واتسم عرضه للمسائل النحوية بعدمِ الإيجازِ المُخل، أو الإطنَابِ الممل، إلَّا ما يُحتِّمهُ المقام، وتقتضيه الحاجة من التفصيل والشَّرح.

٤- ظهر واضحًا استعماله لبعضِ المصطلحاتِ التي دأب عليها القدماء، مثل: (اعلم، والقياس، والأصل، والمختار، والإجماع، والراجحُ)، وغيرها من الألفاظ.

٥- اللافتُ أنَّ الأسفراييني، يتمتعُ بالأمانة في الإشارة إلى مَن سبقه من العلماء، عند النقل فضلًا عن استقلاليته الواضحة في عرض آراء القدماء، ومن ثم بيان رأيه الشخصي في المسألة بعدَ ايرادِ الدَّليلِ فيها، وقد ورد هذا كثيرًا في مؤلفاته، ومن خلال اختيار المسائل النحوية والتعاطي معها وترجيح الآراءِ بَعضِها على بعضٍ توصلت إلى حقيقةٍ وهي: أنَّ الشَّيخَ الأسفراييني قد اتبع المذهب البصري وصرَّح بذلكَ في أكثرَ من موضع منها في كتابه(الإعراب عن عوامل الإعراب)ما قاله: " واتبعتُ فيه المذهب المنصور، وفي بلوغ الأماني قوله:" (بأنها خلال المذهب المنصور)" ، وفي الختام اللهَ أسأل أن ينفع به

الهوامش

١. الإعراب من عوامل الإعراب للأسفراييني: ٥٤ - ٥٥.
٢. بلوغ المرام مِن حلِّ قطرِ ابن هشام لعبدِ الملكِ الأسفراييني: ١٤ .
٣. الكتاب: ١٣/١، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٤٠/١ - ٤١، و شرح الآجرومية للأسفراييني:٤١.
٤. ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٩٨/١، والجمل: ٤١، وشرح جمل الزجاجي لابن عُصْفُور: ١٠٢/١، ومسائل خلافية في النحو: ١٠٢- ١٠٥.
٥. ينظر: الإعراب عن عوامل الإعراب: ٥٣- ٥٧.
٦. بلوغ المرام: ١٥ .
٧. شرح قطر الندى لابن هشام: ١٣ .
٨. ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام ١٤٩ .
٩. بلوغ المَرام من حُلِّ قطرِ ابن هشام : عبد الملك بن جمال الدين الأسفراييني، ١٦ .
١٠. ينظر: الكتاب، ٣/ ٢٧٤- ٢٧٨، وشرح المُفصَّل: ٤/ ٦٤، ومُغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٩٢.
١١. البيتان من الوافر وقد نسبا إلى لجيم بن صعب ولد يسم بن طارق ، والبيت الثاني من شواهد معاني القرآن بلفظ:(انصتوها)، معاني القرآن للفرّاء: ٢١٥/١، و شرح قطر الندى لابن هشام: ١٤.
١٢. شرح قطر الندى لابن هشام: ١٤ .
١٣. شرح قطر الندى: ١٥ .
١٤. بلوغ المرام: ١٩ .
١٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٤٧، ومغني اللبيب: ١٨٠ .

١٦. ينظر: الإيضاح العَضُدِي: ٢٦٤/١، و أمالي ابن الشجري: ٣٠٠/٢.
١٧. الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٣٩-٤٤٠ .
١٨. هذا بيتٌ من الطويل، لرجل من أزد السراة، وقيل: لعمرٍو الجِنّي يقولها لامرئ القيس، وهو من شواهد الكتاب: ٢٢٦/٢، ١١٥/٤، والخصائص: ٣٣٣/٢، وينظر: شرح الشذور للجوجري٥٧٧/٢.
١٩. الإعراب عن عوامل الإعراب: ٦١- ٦٢ .
٢٠. بلوغ المرام : ١٤ .
٢١. شرح الشُّذور لابن هشام: ٢٤، وشرح قطر الندى لابن هشام: ٢٦.
٢٢. البيت من الطويل لحسان بن ثابت الأنصاري، وهو في الديوان: ١٢٨، وهو من شواهد الإنصاف :٨٦/١ .
٢٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: المسألة الرابعة عشرة ، ٨٦/١ .
٢٤. الإنصاف: ١٣٨/١-١٣٩ .
٢٥. بلوغ المرام: ٢٣ .
٢٦. شرح الآجرومية لعبدِ الملكِ الأسفراييني: ٧٤- ٧٥ .
٢٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١٧٧- ١٧٩.
٢٨. ينظر: شرح الآجرومية ٧٥ - ٧٦ .
٢٩. المصدر نفسه: ٧٦ .
٣٠. ينظر: الإعراب عن عوامل الإعراب: ٢٢-٢٣.
٣١. ينظر: بلوغ المرام ١٠-١١.
٣٢. شرح الأجرومية لعبد الملك الأسفراييني: ٣٨ .
٣٣. ينظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك: ١٣٣٠/٣، وهمع الهوامع ٢/ ٦٠- ٦١.
٣٤. ينظر: الحلل في اصلاح الخلَل من كتاب الجمل: ٢٤٧ .
٣٥. عجزُ بيتٍ من البسيط للكميت بن زيد الأسدي، وصدرهُ:
أحلامُكُم لِسِقَام الجهلِ شافيةٌ.
ديوان الكميت: ٨١/١، وشرح الكافية الشَّافية: ١/ ٣٠٦ .
٣٦. بلوغ المرام للأسفراييني: ٣٣، ٣٤ .
٣٧. النِّساء: من الآية ١٧١ .
٣٨. شرح الشذور لابن هشام: ٢٤ .
٣٩. ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل،١٧٣/١، وهمع الهوامع : ١/ ٣١٦- ٣١٧ .
٤٠. بلوغ المرام : ٣٣ .
٤١. المصدر نفسه: ٣٣ .
٤٢. شرح القطر: ٣٧ .

٤٣. الإعراب عن عوامل الإعراب: ٨٠-٨١.
٤٤. الكتاب: ٣/٥٦،٥٧، واللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ، ٢/٨٧٢.
٤٥. المقتضب: ٢/٤٦ .
٤٦. ينظر: الأصول في النحو: ٢/١٥٩.
٤٧. ينظر: أوضح المسالك: ٣/١٨٩ .
٤٨. الجامع الصغير في النَّحو: ابن هشام، ١٧٧ .
٤٩. بلوغ المرام: ٢٦ .
٥٠. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٤ .
٥١. شرح المُفصَّل: ٤/٢١٠ .
٥٢. المصدر نفسه: ٤/٢١٠-٢١١ .
٥٣. بلوغ المرامِ : ٢٥ .
٥٤. المفصَّل: ١٩٢.
٥٥. أوضح المسالك: ١/ ٤٨ .
٥٦. ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١/٣٥ .
٥٧. بلوغ المرام : ٤٠ .
٥٨. شرح الآجرومية للأسفراييني: ٥١ .
٥٩. بلوغ المرام: ٤٠ - ٤١ .
٦٠. شرح الشذور للأسفراييني: ٥٢ .
٦١. شرح القطر: ٤٨، و شرح تسهيل الفوائد: ١/٤٤.
٦٢. مسند الإمام أحمد: ٣٥/ ١٥٨، برقم: (٢١٢٣٦)، و النَّسائي في السنن الكبرى: ٨/ ١٣٦، برقم: (٨٨١٣) عن أُبيِّ بن كعب، وينظر: أوضح المسالك ١/٦٨.
٦٣. شرح التسهيل: ١/٤٤ .
٦٤. بلوغ المرام: ٤٢ .
٦٥. شرح قطر الندى لابن هشام: ٤٨ .
٦٦. شرح الأجرومية: ٤٩ .
٦٧. بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام للأسفراييني : ٤٩ .
٦٨. ينظر: النَّص المحقق بلوغ الأرب في معرفة كلام العرب ١٥٤ .
٦٩. شرح شذور الذّهب للأسفراييني: ٤٩ .
٧٠. ينظر: قطر الندى لابن هشام ٦، والشذور: ٣.
٧١. همع الهوامع: ٨٣ .

٧٢. التسهيل : ١/ ٤٢.
٧٣. ينظر: شرح قطر الندى ٥٠- ٥١ .
٧٤. المصدر نفسه: ١/٥٠-٥١ .
٧٥. ارتشاف الضرب ارتشاف الضرب :١/٤١٩، وشرح شذور الذهب:٣٩، وهمع الهوامع: ١/٦٨.
٧٦. ينظر: شرح التسهيل ١/٤٤، وارتشاف الضرب: ١/٢٧١، وهمع الهوامع: ١/٦٧ .
٧٧. ينظر:أوضح المسالك ١/٥٠، وحاشية الصّبان: ١/٩٣ .
٧٨. المصدر نفسه: ١/٥٠، وحاشية الصَّبان: ١/٩٣ .
٧٩. هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن الصائغ الحنفي النحوي (ت ٧٧٦ه)، تنظر: ترجمته في بغية الوعاة: ١/١٥٥، والدرر الكامنة: ٤/١١٩.
٨٠. ينظر: مجيب الندا شرح قطر الندى: ١/٩٥٠.
٨١. بلوغ المرام: ٥٠ .
٨٢. المصدر نفسه: ٥٠، ٥١ .
٨٣. المصدر نفسه : ٦٤ .
٨٤. شرح القطر: ٧٨ .
٨٥. شرح قطر الندى: ٥٧، وينظر رأيه في شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٢٩، وذهب الرضي في شرح الكافية ٢/٢٣١: الى أنَّ الفرَّاء موافقٌ لمذهب البصريين.
٨٦. الإنصاف: ٥٥٠-٥٥١، وائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة: ١٢٧.
٨٧. التسهيل: ٢٢٨، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٥١٩
٨٨. بلوغ المرام: ٦٨ .
٨٩. ينظر: قطر الندى ٧٨ .
٩٠. بلوغ المرام: ٦٤، وشرح الآجرومية للأسفراييني: ٧٩ .
٩١. ينظر: الكتاب٣/٥، والمقتضب: ٢/٦، والأصول في النحو: ٢/١٤٧ .
٩٢. ينظر: الإعراب عن عوامل الإعراب للأسفراييني ٧٧،٧٨ .
٩٣. المفَصَّل في صنعة الإعراب: ٣٢٥، وهمع الهوامع: ٢/٣٦٥ .
٩٤. ديوان أبي طالب عم النبي: جمعه وشرحه: د. محمد التَّونجي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٤١٤ه- ١٩٩٤م، والبيت منسوبٌ إليه في شرح الكافية الشَّافية: ٢/٨٤٨-٨٤٩ .
٩٥. الجنى الدَّاني: ٢٧٠ .
٩٦. شرح التسهيل: ٤/١٤- ١٥.
٩٧. سورة طه: ٩١، وينظر: قطر الندى ٧٩ .
٩٨. الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢/١٥٤، وينظر: مغني اللبيب ٢٧٤، وشرح التصريح: ٢/٢٢٩.

٩٩. ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩١/٢، وهمع الهوامع: ٩٤/٤ .

١٠٠. ينظر: المصدر نفسه ٣٩١/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢ .

١٠١. ارتشاف الضرب: ٢٢٩/٢ .

١٠٢. شرح التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢ .

١٠٣. شرح شذور الذهب: ٢٨٧، ٢٨٨ .

١٠٤. بلوغ المرام: ٦٢ .

١٠٥. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٩٠/٢، ومغني اللبيب: ٣٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل ٦٥/٣- ٦٦، وهمع الهوامع: ٩٧/٤ .

١٠٦. الجامع الصغير لابن هشام: ١٦٩ .

١٠٧. البيت لكثير عزة: بن عبد الرحمن الخزاعي ، والبيت بتمامه:

أيادي سبا يا عَزّ ما كنتُ بعدكم فلن يَحْلُ للعينينِ بَعْدَكِ منْظرُ .

ديوانه: ٣٢٨، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٨٠/٣.

١٠٨. الجنى الدَّاني: ٢٧٢.

١٠٩. بلوغ المرام: ٦٨ .

١١٠. ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٠/٢، والجنى الداني:٢٤٠-٢٤١ .

١١١. ينظر: المساعد ٣/ ١١٢- ١١٣ .

١١٢. سورة القلم : ١٤ .

١١٣. أبو بكر مُحَمَّد بن أَحْمد بن طَاهِر الْأَنْصَارِيّ الإشبيلي أَبُو بكر الْمَعْرُوف بالخِدَب، والخدب: الرجل الطَّوِيل، له على الْكتاب طرر مدّونة مَشْهُورَة، اعتمدها تِلْمِيذه ابْن خروف فِي شَرحه، وَله تَعْلِيق على الْإِيضَاح(ت٥٥٨٠)، تنظر: ترجمته في بغية الوعاة : ٢٨/١ .

١١٤. ينظر: همع الهوامع ٢/ ٣٥٩- ٣٦١ .

١١٥. المُزمِّل: من الآية ٢٠ .

١١٦. سورة طه: ٨٩، وينظر: همع الهوامع ٣٦٠/٢-٣٦١ .

١١٧. إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس: ٣/ ٣٩ .

١١٨. ديوان جرير: ٢٠٠ بلفظ : (أنْ لن يُفاخِرُنا من خلقهِ بشرُ) .

١١٩. سورة الممتحنة: من الآية ١٠.

١٢٠. همع الهوامع: ٢/ ٣٦١ .

١٢١ . ينظر: المساعد: ١١٢/٣، وهمع الهوامع: ٣٦١/٢ .

١٢٢. البحر المحيط في التفسير: أبو حيّان، ١٥٨/١٠.

١٢٣. الجنى الداني: ٢٤٠، وشرح شذور الذهب: ٢٩٣، والمساعد: ١١٢٠/٣

١٢٤. القطر: ٨٤ .
١٢٥. ينظر: المقتضب ٦/٢، ودقائق التصريف: ٤٠، وجواهر الأدب: ١٠٧ .
١٢٦. ينظر: بلوغ المرام ٦١ ،
١٢٧. شرح المفصل: ١٦/٧، والجنى الداني: ٢٣٦ .
١٢٨. سبقَ التعريفُ به، وتنظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢٨/١ .
١٢٩. ينظر: الجنى الداني ٢٣٦، وهمع الهوامع: ٨٨/٤، ١٠٨ .
١٣٠. سورة الرعد: من الآية ٣١، وينظر: بلوغ المرام ٦٨.
١٣١. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن): ١٣/ ٥٣٦.
١٣٢. سورة العنكبوت: ٢
١٣٣. سورة المائدة: ٧١ .
١٣٤. السَّبعة في القراءات: ٢٤٧ .
١٣٥. سورة الشعراء: ٨٢ .
١٣٦. سورة الشورى: ٥١ .
١٣٧. ينظر: شرح قطر الندى ٦١- ٦٥
١٣٨. ينظر: الكتّاب ١٦٨/٣
١٣٩. الجنى الداني: ٢٣٨ .
١٤٠. الشعراء: ٨٢ .
١٤١. جواهر الأدب: ١٠٩، وارتشاف الضرب: ٣٨٩/٢، والجنى الداني: ٢٣٨ .
١٤٢. المزمل: من الآية ٢٠ .
١٤٣. البقرة: من الآية٢٣٣ .
١٤٤. وهي قراءة مجاهد وابن مُحَيْصن. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: ١٦٢/٣. ووردتْ أنَّها قراءة مجاهد والحسن، وابن مُحيصن، وأبو رجاء، ينظر: الدُّرُّ المَصون للسَّمين الحلبي،٤٦٣/٢.
١٤٥. بني (صَباح: بفتح الصَّاد وهم من ضبة) كذا وردَ في المغني ، ينظر: المغني ٢٨.
١٤٦. ينظر: مغني اللبيب ٤٥، وهمع الهوامع: ٩١/٤ .
١٤٧. ارتشاف الضرب: ٣٨٩/٢، والجنى الداني: ٢٣٨ .
١٤٨. ينظر : شرح شذور الذهب ٢٩٤، وهمع الهوامع: ٨٩/٤ .
١٤٩.المائدة: من الآية ٧١، وينظر: القطر ٨٤، وفيه :"﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾"
١٥٠. يُنظر: النشر في القراءات العشر: ٢٥٥/٢، وعندَ أبي علي الفارسي بنص: ... ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألَّا تكونَ فتنة) نصبًا. وقرأ أبو عمرو، وحمزة والكسائي: (أن لا تكونُ فتنة)رفعًا. ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٤٦/٣.

١٥١. بلوغ المرام:١١٩، وقد خالف ما في الشذور الذي قال فيه:" المرفوعات عشرة أحدها الفاعل" فبدأ بهِ، شذور الذهب:١٠

١٥٢. شرح الآجرومية للأسفراييني: ١٠٤ .

١٥٣. بلوغ المرام: ١١٩.

١٥٤. المصدر نفسه: ١١٩، وشرح الآجرومية: ١٠٤ .

١٥٥. الإنصاف: المسألة الخامسة، ١/ ٣٨،٣٩ .

١٥٦. سورة الإسراء: من الآية ١١٠ .

١٥٧. الإنصاف: ١/، ٣٨ .

١٥٨. سورة البروج: من الآية ١٤ .

١٥٩. بلوغ المرام: ١٢٦، ١٢٧ .

١٦٠. المصدر نفسه: ١٢٧ .

١٦١. شرح قطر الندى لابن هشام: ١٢٤ .

١٦٢. شرح المفصَّل: ٢٤٩ .

١٦٣. بلوغ المرام: ١٣٦، ١٣٧ .

١٦٤. شرح الشذور للأسفراييني: ١١١ .

١٦٥. ينظر: المفصل ٣٥٣، وينظر شرح الكافية الشافية ٣٩٤، وهمع الهوامع: ٧٦/٢ .

١٦٦. البيت لعمرو بن قيس المخزومي، ووَرَدَ في شرح التسهيل بلفظ:

أجِنّي كُلَّما ذُكِرَتْ كليبٌ * أبيتُ كأنَّني أُطْوَى بجمرِ**

، ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٦/١، وشرحُ أشعارِ الهُذَليين للسكري: ٢/ ٨٠٢ .

١٦٧. بلوغ المرام: ١٣٧ .

١٦٨. شرح التسهيل: ١/ ٣٤٦ ، وهمع الهوامع: ٤٢٠، ٤٢١.

١٦٩. شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٤ .

١٧٠. صحيح مسلم: كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ، وغيره يدهُ المشكوك في نجاستها في الإناء قبلَ غَسْلِها ثلاثًا، برقم: (٢٧٨)، وأبو داود في سننهِ في كتاب: الطهارة، باب: في الرجل يُدْخِلُ يدهُ في الإناءِ قبلَ أنْ يَغْسِلَها، برقم :(١٠٣) .

١٧١. شرح القطر: ١٣٣، ١٣٤ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- **أولًا**: المخطوطات:
- بلوغ الأرب في معرفة كلام العرب: عبد الملك جمال الدين الاسفراييني (المتوفى: ١٠٣٧)، نسخة مصورة في جامعة الرياض في ضمن مجموع برقم (٨٠٦).
- **ثانيًا**: المطبوعة:
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد وراجعة الدكتور، رمضان عبد التواب، ط/١، مكتبة الخانجي – القاهرة . (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة: الشَّرجي الزَّبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر(المتوفى٨٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، بيروت .
- الأُصُولُ في النَّحْوِ: المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السَّراج (ت:٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة- لبنان – بيروت .
- إعراب القران: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٩٩١ م .
- الإعراب عن عوامل الإعراب عبد الملك بن جمال الدين الأسفراييني(المتوفى: ١٠٣٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد رجب أبو سالم ، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٣٩ هـ- ٢٠١٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (د.ط) دار الفكر للطباعة والنشر، والمكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين بن هشام (المتوفى: ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر.
- الإيضاح العَضُدِي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغَفَّار الفارسي (المتوفى ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة: الثانية، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ .

- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنجاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية لبنان صبرا.
- بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام، حَقّقتْهُ الطالبة (هيام فهمي إبراهيم)، بإشراف الأستاذ الدكتور (حاتم صالح الضّامن)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، سنة ١٩٩٠م، وكذلك أعاد تحقيقه للمرة الثانية الطالب (محمد سعيد صالح ربيع الغامدي) رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى كلية اللغة العربية ١٤١٦ه- ١٩٩٦م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، نش: دار الكتّاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تفسير الطبري تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- تورال، الناشر: مطبعة المجمع العلمي- العراق ١٩٨٧ .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، نش: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجامع الصغير في النَّحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرمل، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٨٠م.
- الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) تحق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الكتب المصرية –القاهرة،ط: ٢، ١٩٦٤م.
- الجمل في النحو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)، أشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين، الناشر: مؤسسة المعارف، بيروت.
- حاشية الصبّان على الأشموني، محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الصفا القاهرة ١٤٢٣ه ٢٠٠٢م.

- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ .
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيِّد البطليوسي(المتوفى: ٥٥٢١)/، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، د. ت.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب بيروت، والهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة.
- الدرُّ المَصُون في كتاب المكنون: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، السمين الحلبي (٧٥٦ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم –دمشق .
- دقائق التصريف: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، من علماء القرن الرابع الهجري، تحقيق: الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضَّامن، والدكتور حسين
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي: جمعه وشرحه، د. محمد التنوخي، الناشر: دار الكتاب العربي.
- ديوان الكميت بن زيد: الدكتور داود سلوم ـ النَّجف ١٩٦٩م.
- ديوان جرير: تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، الطبعة: الثالثة، دار المعارف – مصر ١٩٨٦م .
- ديوان حسان بن ثابت : تحقيق: وليد عرفات، مطبعة: سلسلة جب التذكارية- لندن، ١٩٧١م.
- ديوان كثير بن عبد الرحمن الخزاعي (كثير عزة)، جمع: الدكتور: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة: بيروت- لبنان، سنة: ١٣٩١ه- ١٩٧١م .
- السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ .
- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق وتخريج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح الآجرومية: عبد الملك بن جمال الدين الأسفراييني (الملا عصام)، (المتوفى: ١٠٣٧ه)، تحقيق: وجيه فوزي الهمَّامي، الناشر: دار الظاهرية، الكويت- مدينة سعد العبد الله، الطبعة: الأولى، ١٤٤٥- ٢٠١٨م.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السِّيرافي، يوسف بن أبي سعيد (ت٣٨٥ه)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مطبعة: الفجالة الجديدة – القاهرة١٩٧٤م.
- شرح أشعار الهُذَليين صنعهُ أبو سعيدٍ السُّكري، تحقيق: عبد السَّتار أحمد فرج، دار العروبة- مصر، ١٩٦٥م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك على الفية ابن مالك) علي بن محمد بن عيسى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: الأولى، دار الكتب العزي بيروت- لبنان ١٣٧٥ه- ١٩٥٥م.

- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الأندلسي، (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختوم، الطبعة: الأولى، الناشر: هجر للطباعة – مصر، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الازهري (المتوفى: ٩٠٥ ه) ، تحقيق: محمد باسل، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٢م.
- شرح المفصل: موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش النَّحوي (المتوفى: ٦٤٣ه)، المطبعة الخيرية – مصر.
- شرح جمل الزَّجاجي، أبو محمد، عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، الطبعة: الثانية، عالم الكتب بيروت ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوجري (المتوفى: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الطبعة: الأولى، عمادة البحث العلمي جامعة الإسلامية – السعودية ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، أحمد بن هشام، الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة: الثانية، المكتبة العصرية صيدا- بيروت ١٩٩٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد، عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى: ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، مطبعة السعادة – مصر ١٣٨٣ه- ١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المأمون للتراث ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م.
- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم): مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث - بيروت.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر سيبويه (المتوفى: ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الثانية، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٨ه ١٩٨٨م.
- الكشَّاف عن حقائق غوامضِ التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الطبعة: الثالثة-١٤٠٧ه.
- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٢م .
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين المهمزاني (ت: ٧٦٩ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، الطبعة: الأولى، دار الفكر دمشق ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م.
- مسند الإمام أحمد بن مثيل، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن مثيل الشيباني (المتوفى: ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و آخرين، الطبعة: الثانية، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٢٠ه ١٩٩٩م.

- معاني القرآن: المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفرَّاء (ت:٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى. والثانية بتحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، والدكتور محمد علي حمد الله، الطبعة الخامسة، دار الفكر – دمشق ١٩٨٥م.
- المفصّل في صناعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق: الدكتور: علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣م .
- المقتصد في شرح التكملة: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الله بن إبراهيم الدويش، النشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.
- المقتضب، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المبرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى١٣٨٠هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر.